مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

معوقات التنمية البشرية في العراق

علي جاسم محمد صايل

مقيد ومسجل في الدراسات العليا بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية– كلية الآداب – جامعة المنصورة

أ.د/ هدى محمد محمود حسانين

أستاذ الجغرافيا البشرية – كلية الآداب – جامعة المنصورة

أ.د/ وائل عبدالله إبراهيم محمد سالم

أستاذ الجغرافيا البشرية – كلية الآداب – جامعة المنصورة

DOI: 10.21608/qarts.2024.308603.2035

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٤) يوليو ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

معوقات التنمية البشرية في العراق

الملخص:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية البشرية المرغوبة في العراق وسبل معالجتها فضلاً عن معرفة أهم الاستراتيجيات المناسبة لها أو الحد من أثرها إذ أن عملية التنمية البشرية من الممكن أن تتلكأ في بلد ما بسبب وجود هذه المعوقات كما إنّ فهم هذه المعوقات سيعزز من قدرتنا على ابراز التحديات التي تواجه المجتمعات والإفراد في مساعي نحو تحقيق التقدم والتطور وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف المعوقات واسبابها، وقد استخدم الباحث البيانات الإحصائية لإظهار الصورة الحقيقية لتلك المعوقات وقد بينت النتائج بروز جملة من المعوقات كان لها الأثر الأكبر والابرز في ظهور هذا المشاكل والتي تمثلت بالزيادة السكانية التي نتج عنها أعباء كثيرة يصعب من خلالها تحقيق تنمية ومستوى جيد من المتطلبات الأساسية للمواطن وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي كان له ابرز الأثر في توقف وتراجع العملية التنموية وتعطل وتأخر المشاريع التنموية بكافة اشكالها ومستوياته، فضلاً عن ارتفاع نسب الأمية والتسرب من المدارس اذ شكلت عقبة في طريق تحقيق التنمية البشرية وتنمية قدرات الإفراد ومستقبلهم في العراق, وارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي الى خفض المستويات المعيشية وسوء التنفيذ للمشاريع التنموية وعدم توجيه التنمية للاستثمار الأمثل إذ تؤثر بدورها على كل مؤشرات التنمية مثل الصحة والتعليم والتغذية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الأخذ بالمعالجات والحلول ووضع تشريعات وقوانين جديدة تتواكب لغرض الحد من أسباب هذهِ المعوقات فضلاً عن تبني استراتيجيات تنموية تلائم واقع الاقتصاد العراقي والقضاء على ظاهرة البطالة من خلال تبني الدولة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل مؤاتيه للشباب فضلاً عن وضع حلول جذرية لظاهرة الأمية.

الكلمات المفتاحية: معوقات؛ التنمية؛ العراق.

المقدمة:

تعد التنمية البشرية عنصر أساسي للاستقرار والتطور البشري التي تسعى مجتمعات العالم إلى تحقيقها إلا أنها لم تتحقق في العراق بسبب بعض المعوقات التي ساهمت في عدم تحقيق التنمية البشرية والتي من ابرزه منها الزيادة السكانية العالية التي تؤثر بالسلب على قوة الدولة في تحقيق التنمية البشرية فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي وما خلفه من تلكؤ في انجاز اغلب المشاريع التي أدت إلى تدهور التنمية في العراق، فضلاً عن البطالة التي تؤدي بدورها إلى التأثير بالتنمية و ارتفاع معدلات الأمية والتسرب من المدارس وهذا عائق سلبي في عدم تقدم مستوى التنمية في العراق مما جعل الامر داعياً لدراسة المعوقات واثارها، لذا اقتصرت الدراسة على الكشف عن المعوقات التي تواجه مؤشرات التنمية البشرية في العراق.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة بسؤال مفاده ما معوقات التنمية البشرية في العراق؟ ومن الطبيعي ان تتفرع من المشكلة الرئيسية مشكلة ثانوية التي يمكن طرحها على النحو الآتي:

١- ما هي أهم المعوقات التي تعيق التنمية البشرية في العراق؟

فرضية البحث:

في ضوء التساؤل المطروح يفترض الباحث وجود معوقات بارزة تقف أمام أحداث التنمية البشرية في العراق وتتفرع من الفرضية الرئيسية فرضية ثانوية وهي:

- يعاني العراق من مجموعة من المعوقات التي تعيق وتؤثر على التنمية البشرية.

هدف البحث:

معرفة المعوقات التي تحد من تنمية الموارد البشـــرية في العراق ووضـــع استراتيجيات المعالجة لها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراســة من أهمية مجال تنمية الموارد البشــرية ودورها في تطوير المجتمع كما تفيد المختصــون في مجال التنمية البشــرية من النتائج والتوصــيات التي تساعدهم في تذليل العقبات التي تواجههم في تنمية الموارد البشرية.

منهج البحث:

تم التعرف على المنهج الوصــفي التحليلي في دراســة معوقات التنمية البشــرية في العراق ومعالجتها والتقليل من اثارها.

الحدود المكانية والزمانية.

يقع العراق جنوب غرب اسيا ويشكل القسم الشمالي الشرقي من الدول العربية, وتحده جمهورية تركيا من الشمال, وجمهورية إيران الإسلامية من الشرق, والجمهورية العربية الســورية والمملكة الأردنية الهاشــمية والمملكة العربية الســعودية من الغرب, والخليج العربي ودولــة الكويــت والمملكــة العربيــة الســـعوديــة . ويمتــد بين دائرتي عرض(٢٩ْ,٥َ-٣٧ْ,٢٢َ) شمالاً, وبين خطي طول (٣٨ْ,٤٥َ-٤٨ْ,٤٥َ) شرقاً وتبلغ مساحة العراق (٤٣٥٠٥٢)كم^{٢}.

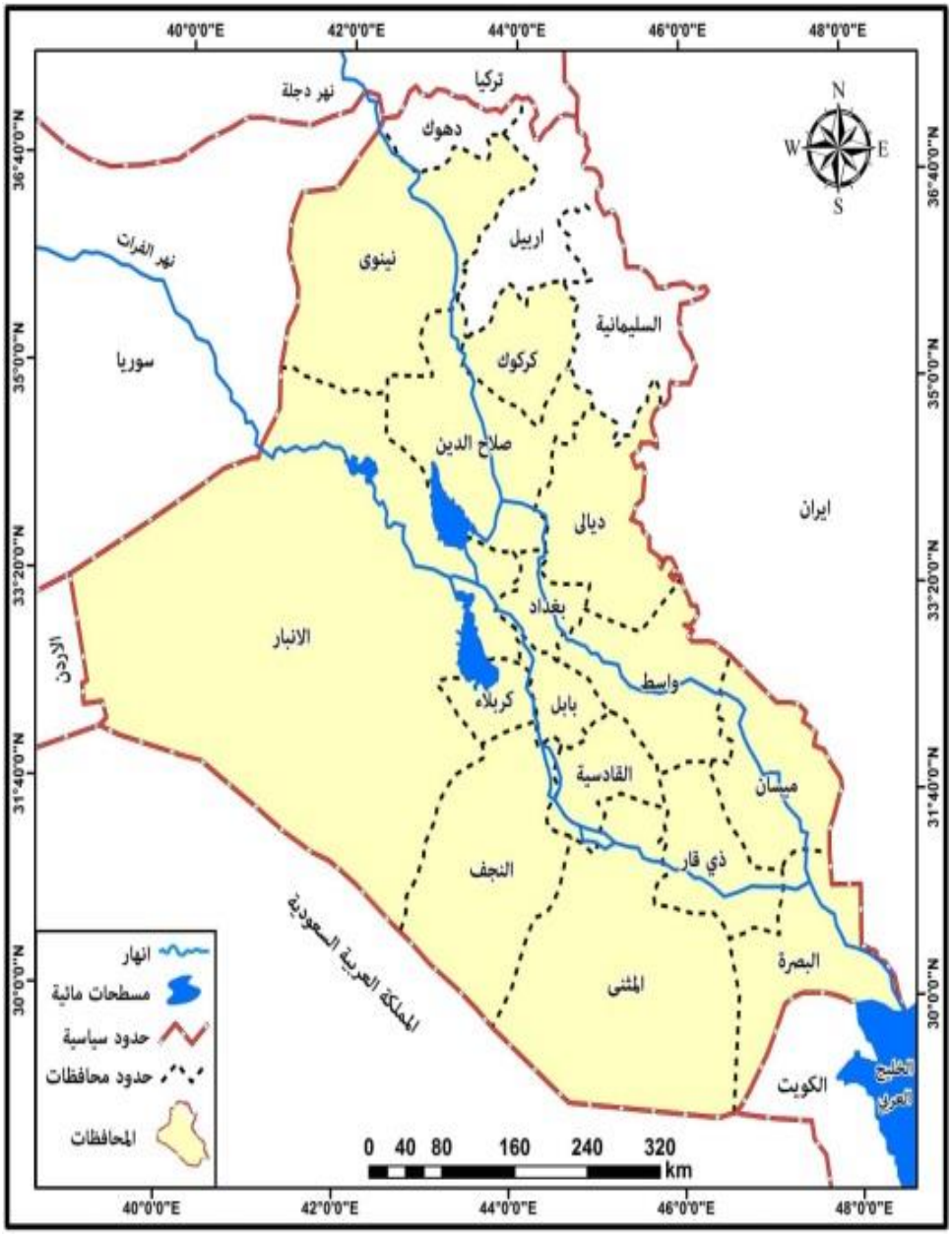

موقع العراق الجغرافي بحسب محافظاته

المصـــــدر : بالاعتماد على الهيئة العامة للمســـــاحة، خريطة العراق الإدارية ، مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، لسنة ٢٠٠٠.

المعوقات التي تحد من التنمية البشرية في العراق

تعاني جميع محافظات العراق من مشكلات كثيرة سواء في الحضر أم في الريف وان كانت هذهِ المعوقات تختلف في تأثيرها على عملية التنمية البشرية في العراق ذلك حالها حال كثير من دول العالم، لذا سنحاول في هذا البحث الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه التنمية البشرية في العراق كالزيادة السكانية وحالة عدم الاستقرار والأمية والتسرب فضلاً عن البطالة .

أولاً: – الزيادة السكنية

تُعدُّ الزيادة السكانية العالية أحدى ابرز التحديات التي تواجه التنمية البشرية في عموم العراق والبلدان النامية، إذ إن معدلات النمو السكاني العالية ينتج عنها أعباء كثيرة يصعب من خلالها ان يتحقق مستوى جيد من الخدمات المجتمعية أو خدمات البنى التحتية وبالتالي فإن ذلك يتطلب المزيد من الأنفاق الحكومي على هذهِ الخدمات، كما تؤدي الزيادة السكانية دوراً كبيراً في استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتسبب بالتالي ضغطاً على مجمل الخدمات المجتمعية, كما إن الزيادة غير المخطط لها تُعدّ من أهم اسباب ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات معيشة الأفراد نتيجة لأتساع حالة الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات الهجرة سواء كانت "الداخلية منها أم الخارجية" إذ يسهم في التكتل السكاني بالمناطق الحضرية، ونمو المجتمع بزيادة غير طبيعية، ولا تقتصر الهجرة على الزيادة فقط، بل إنها تؤثر بدورها على التركيب النوعي والعمري للمجتمع. وتعاني محافظات العراق كافة من مسألة الارتفاع الكبير في النمو السكاني وبالدرجة الأساس الناتج عن الهجرات الداخلية بل أن هناك محافظات بدأت تعاني من مشكلات الاكتظاظ السكاني ونمو العشوائيات في أطراف المدن كما هو الحال في محافظة بغداد وذلك بدوره ولد ضغطاً على الخدمات وزيادة معدلات البطالة وترييف

المدن فالحضرية ليست معياراً للتحضر دائماً، وأسهم في ذلك كثير من العوامل الثقافية التي صاحبت أساليب التحضر وكرست إشكاليتها في المكونات الثقافية، كمشاكل عمل المرأة والبطالة بتصنيفاتها، وهذا أنتج حالات من الصراع الثقافي تزداد في الحدة والتأزم يوما بعد آخر، وهنا يترتب على الدولة الأخذ بأسلوب التنمية الصناعية، وتسييرها في حركة التصنيع المطرد، واستغلال نزوح السكان من الأرياف إلى المناطق الحضرية كما في بعض محافظات العراق، بتصحيح المفاهيم الثقافية وتطوير الطاقات البشرية للارتقاء بالتنمية، إضافة إلى توجيه عملية الهجرة وضبطها وتنظيمها، وهذا يساعد في تلافي المشكلات الناتجة عن سوء التنظيم والمشاكل الاقتصادية المتزايدة، وتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية العراقي إلى ان عدد السكان في العراق تجاوز (٣٤٢٠٧٢٤٧) عام(٢٠١٢)ليصل إلى (٤٢٢٤٨٨٨٣) عام (٢٠٢٢) .

ذهب "إميل دوركايم" في تحليله لزيادة السكان إلى أن الكثافة الديموغرافية تؤدي إلى كثافة أخلاقية، وهي التي تكشف في النهاية عن المعيار الحقيقي لحضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيس للتقدم الاجتماعي الذي يرتبط بتقسيم العمل، فالعلاقات الاجتماعية ترتبط ارتباطاً مباشراً بعدد المشاركين فيها، لأن "الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفاً وإنما بوصفها مجالاً يمارس من خلاله أفراد المجتمع وظائفهم الاجتماعية"، إلا أن البعض ينظر إلى أن الزيادة السكانية تعد عبئاً على الدولة، ولا ننكر أن الزيادة السكانية تتزامن مع بعض المظاهر المرضيّة للتوطين الصناعي، كالبطالة والجريمة والفساد ومشاكل الأحياء المزدحمة والأخرى التي تفتقد الخدمات، وهذا أمر طبيعي وناتج عن الانتقال إلى تنظيمات اجتماعية مختلفة، ولكنه من الواجب أن يكون هناك تنظيم صحيح، مصاحب للكثافة السكانية، يربط بين البناء السكاني والاقتصادي، واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة إذا تمكنا من ربط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية، لأن

نمو الأعمال وتقسيمها يؤديان بالضرورة إلى تقدم حضاري واجتماعي وثقافي. لذا تعد الزيادة السكانية المرتفعة غير المخطط لها من أبرز التحديات التي تواجه التنمية البشرية في عموم المحافظة، وفي مراكزها الحضرية على وجه الخصوص، وهذا ينطبق على عموم العراق بل هو حال البلدان النامية جميعها. فالمعدلات المرتفعة للنمو السكاني ينتج عنها اعباء كثيرة يصعب معها تحقيق مستوى جيد من الخدمات سواء كانت مجتمعية او خدمات البنى التحتية، وبالتالي يتطلب المزيد من الانفاق الحكومي على تلك الخدمات.

ثانياً:حالة عدم الاستقرار

تم التطرق إلى عامل عدم الاستقرار لما له أبرز الأثر في توقف وتراجع العملية التنموية إذ إنّ لهُ تأثير في تعطيل وتأخير المشاريع التنموية بكافة أشكالها ومستوياتها وإنّ حركة النشاط الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد تشكل العمود الفقري للتنمية البشرية.[١] لذا فإن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تشير إلى عدم قدرة الأنظمة السياسية المختلفة في بلد ما على توظيف مؤسساته لغرض أجراء التغييرات اللازمة التي تحقق متطلبات استقرار المجتمع وتطوره، وكذلك عدم قدرته على احتواء ما قد ينشأ من صراعات دون اللجوء إلى استخدام العنف السياسي، وعلى نحو يقلل من شرعية النظام و يقوض فعاليته"، وبمعنى اوضح فأن الظاهرة تمثل الوضع الذي لا يستطيع أن يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات ، و يصحب ذلك الوضع صراعات داخلية[٢] ومع التغيير السياسي الذي حدث عام 2003بقرار دولي دخلت التنمية البشرية منعطفاً خطيراً بسبب استمرار حالة التدهور الأمني، وعمليات السلب والنهب التي طالت المؤسسات العامة والخاصة فضلاً عن تردي الأوضاع الأمنية وعدم استتباب الأمن وسوء الخدمات والارتفاع الكبير في اسعار السلع والخدمات التي ازدادت معها معدلات التضخم وضعف الاداء الحكومي وتفشي الفساد الإداري والمالي وارتفاع معدلات البطالة[٣] فضلاً عن بروز الصراعات السياسية ما بين اطراف العملية السياسية ولعل من أهم الأسباب لعدم

الاستقرار السياسي في العراق على مجمل مؤشرات التنمية البشرية هو غياب استراتيجية تنموية واضحة إذ إدت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق في تعميق معاناة الشعب، وفشلت السلطات العراقية في وضع إستراتيجية تنموية شامله لتلبية الاحتياجات الضرورية في الصحة، والتعليم [٤] ، لذا إن التخطيط للتنمية وإعادة الأعمار ووضع إستراتيجية تنموية شاملة لغرض معالجة مثل هذهِ الإثار ولتحقيق إصلاحات هيكلية للاقتصاد العراقي اصطدم بالعديد من التقديرات للأوضاع المستجدة في العراق مما انعكس سلبيا" على تنفيذ البرامج والفعاليات المقترحة فهنالك اتفاق على الأوليات الواجب تنفيذها لإزالة التخلف وتنمية الاقتصاد العراقي ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، إلا أن الخلاف على ما يبدو قد انعكس في المقاربة الواجب اعتمادها إذ تزايدت الصراعات الداخلية واتسعت أعمال العنف والإرهاب وما اقترن بذلك من نزاعات طائفية. والواقع أن العديد من هذه البرامج والخطط قد تعثرت ولم تر النور أبدا" بسبب التدهور الأمني وهجمات التخريب إذ كان ينبغي اعتماد منهج تدريجي يوفر إمكانية تحديد الأولويات على نحو مختلف ويأخذ بنظر الاعتبار التحديات الجديدة والسعي لمواجهتها بأسلوب فعال ولاسيما في مجال حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة.[٤].

إنّ العنف القائم في العراق ترتب عليه حدوث مشاكل تهجير ونزوح لم يسبق لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط [٥] وقد أنعكس بدوره على عدم الاستقرار فضلاً عن تفاقم ازمة الهجرة الداخلية والخارجية و ازدياد هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى بلدان أخرى أكثر أماناً بشكل ملفت لاسيما بعد تعرض العديد من الكفاءات العلمية لعمليات ارهابية تمثلت بالقتل العشوائي، مما أدى إلى تناقص رأس المال العامل في الصحة والتعليم وغيرهم [٦] فضلاً عن ذلك فإن الفساد الاداري والمالي الذي يعدُّ أحد مخرجات

عدم الاستقرار السياسي الذي جاءت آثاره لتنعكس على المدخلات مرة أخرى ليعمل على تنشيط الفساد إذ أن تأثيره في عدم الاستقرار السياسي هو تأثير متبادل[٧] لذا فإنه أنعكس بشكل واضح في تردي مؤشرات التنمية البشرية لاسيما مع التأكيد بان أغلبه جاء نتيجة للصراعات السياسية المستمرة بين الكتل المختلفة على تقاسم مكامن النفوذ في مؤسسات الدولة وبالتالي نتج عن ذلك ضعف في اداء المؤسسات نتيجة المحاصصة الطائفية والسياسية والتي بدورها كرست الابتعاد عن معايير الكفاءة والاختصاص في أدارة مؤسسات الدولة.

كما يؤثر عدم الاستقرار السياسي في العراق على إنتاجية القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي لديمومة الاقتصاد بمختلف قطاعاته ومفاصله، فأن ذلك كان له تجلياته الخطيرة على عموم الاقتصاد العراقي، لقد توقف انتاج النفطي في العراق لعدة مرات، منها ما شهده من توقف خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية في التسعينات أبان نظام الحكم السابق، والتي مثلت أحد الانعكاسات الكثيرة لحالة عدم الاستقرار السياسي في البلد أبان تلك الحقبة. كذلك توقف انتاج النفطي في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية منذ عدة اعوام بسبب سيطرة المجاميع ، و تقلص الإنتاج النفطي بفعل ذلك الى ما دون (3) مليون برميل بسبب سيطرة الارهاب على حقول النفط في محافظة نينوى، الأمر الذي خطر على حجم انتاج النفطي العراقي، وقلص من حجم عوائده تبعاً وبالتالي كان لهذا الحال انعكاساته على مجمل الموارد النفطية الموجهة لتلبية متطلبات الاقتصاد العراقي، الذي أصبح ليس بمقدوره أخذ كفايته من تلك الموارد الضرورية لتمويل نشاطاته والتنمية اقتصادية فيه، بمرور الوقت وبفعل ما مر به العراق من ظروف سياسية سيئة، فقد حصل تدهور كبير في مؤشرات التنمية البشرية، تمثلت بتدني مستويات التعليم بسبب حلات التهجير والنزوح وترك الدراسة والتعثر في بناء المدارس مما أدى إلى انخفاض

أعداد المدارس بشكل عام في العراق ولاسيما في المناطق الريفية ومناطق السكن العشوائية، وكذلك انخفضت أعداد مدارس الإناث مقارنة بعدد مدارس الذكور، مما أسهم ذلك بزيادة الفجوة فيما بينهم في معدلات الالتحاق في المدرسة فضلاً عن تدمير لكثير من هذهِ المدارس. إذ بلغت نسب المدارس ذات الدوام الثنائي (30%)، و(٦٪) للدوام الثلاثي، أما فيما يخص البنايات المدرسية التي تحتاج إلى ترميم فقد بلغت نسبها (60%) والمدارس غير الصالحة للدراسة(18%) ومدارس ذات البناء من الطين (5%)[٨] فضلاً عن التدمير الكبير الذي تعرضت له الجامعات والمعاهد في الموصل وصلاح الدين وتكريت والانبار وكركوك ، وما سببته من ارباك كبير في العمل الذي تنتهجه الوزارات مما اثر بدوره على واقع التعليم فيها. فضلاً عن ذلك نجد الواقع الصحي قد تأثر أيضاً بحالة عدم الاستقرار فتدمرت المستشفيات والمراكز الطبية ويمكن أن نقيس تردي التنمية الصحية من عدة مؤشرات ، مثل معدل عمر الإنسان في العراق، الذي نراه تراجع عن مستويات العمر في دول الجوار الأخرى، إذ بلغ في العراق (58.6) سنة ، وهذا المعدل هو الأدنى بالمقارنة مع دول الجوار التي فاقت هذا المعدل بـ(10) سنوات عما هو في العراق فنلاحظ في الكويت بلغ (77) سنة وفي السعودية والاردن بلغ (72) سنة لهذا فأن هذا المؤشر يمثل مؤشراً هاماً لتطور الرعاية الصحية فإن ارتفع فيدل على تطورها وقد ينخفض بسبب الحروب أو نقص في خدمات الرعاية المقدمة[٩].

كذلك يؤدي عدم الاستقرار إلى تأثيره على مستويات المعيشة و مستوى الدخل وتدهور الناتج المحلي الإجمالي وشيوع البطالة وارتفاع معدلات التضخم ، وجعل الفقر يهدد جميع مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة انضمام ما يقارب الـ (11) من الشعب العراقي إلى دائرة الفقر حسب تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية بحلول عام (2000) وبعد عام (2003) ادى عدم الاستقرار الأمني وعمليات التهجير القسري

للمواطنين من محافظاتهم ومدنهم والتفجيرات الارهابية إلى ارتفاع نسب الفقر حتى وصلت إلى(23%) عام (2007) [١٠] لقد تولد عن هذا التراجع مشاكل اجتماعية خطيرة عبر علاقة تبادلية بين التنمية وعدم الاستقرار، فإذا أثرت الثانية سلباً في الأولى فإن فقدان الأولى زاد من معدلات الثانية فضلاً عن تأثير الخدمات الضرورية الأخرى كالصرف الصحي والبنى التحتية والنقل والمواصلات وغير ذلك وهذا ادى الى تدني بمستوى الرفاهية التي تنشدها الحكومة العراقية ، والى جانب ما سبق فأن المؤشرات السابقة كانت عرضة لمطرقة الفساد المالي والإداري، تلك المطرقة التي أوجدتها بشكل اساس ظروف عدم الاستقرار السياسي. وكل ما سبق قد أسهم في تبديد اموال الطائلة وضياعها على نحو لم تتم من خلاله الاستفادة منها في الانفاق على جوانب الصحة والتعليم وتحسين المستوى المعاشي لعموم افراد، مما إدى بدوره إلى تردي مؤشرات التنمية البشرية في عموم العراق.

إذا ما أردنا العمل على معالجة مشكلة عدم الاستقرار يفترض تحقق حالة الاستقرار السياسي في السنوات القادمة، والعمل على معالجة معظم الازمات والاضطرابات السياسية والامنية والانتقال إلى مرحلة متقدمة من الامن والاستقرار وهذا الأمر بالتأكيد سيهيئ الارضية الملائمة لأتمام كافة المعالجات اللازمة والضرورية لغرض تحسين مسار التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي والتي تبناها المختصين في هذا المجال، وبالشكل الذي يضمن تحقيق نمو اقتصادي ويدفع نحو الاستقرار الاقتصادي. لذا فإن هذا الأمر ممكن الحصول في حالة التوافقات السياسية بين مكونات المجتمع العراقي ولاسيما الرئيسة منها كونها تمثل الوزن الأكبر في المجتمع العراقي وفي حالة توافقها فإن ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى تطورات في مسار التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها لاسيما معدلات النمو التي ستنعكس نتائجها على مجمل القطاعات الاقتصادية.

٣- الأمية والتسرب من التعليم

تعد ظاهرة الأمية أحدى اخطر المشاكل التي تهدد أي مجتمع في العالم بما فيها العراق وبحسب قانون محو الأمية في العراق لسنة(١٩٨٧) يُعرف الشخص الأمي بإنهُ كل شخص قد تجاوز الخامسة عشر من عمره ولم يتعد الخامسة والأربعون سنة من العمر ولا يعرف القراءة ولا الكتابة وأنه لم يصل بعد إلى المستوى الحضاري الذي يؤهله إلى ان يتعلم مهارات القراءة والكتابة ورفع مستواه اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. [١١] وأصبحت الأمية أحدى أكثر المشاكل الرئيسية التي تشغل بال المهتمين بالتنمية البشرية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية لما تعكسه من اثار على إمكانيات النمو والتطور وايضاً على المعدلات التي يمكن ان تحققها وان هناك علاقة وطيدة بين انتشار معدلات الأمية وبين المستوى الحضاري الذي يعيش فيه المجتمع إذ كلما ارتفعت نسب الأمية في بلد ما أنخفض الطموح الفكري والثقافي بين أفراده وتخلف عن النهوض ، كما أنها تمثل عقبة في طريق تحقيق التنمية البشرية [١١]وإنّ اغلب بلدان العالم المتقدم قد تجاوزت مشكلة الأمية منذ عقود مضت إلا اننا نلاحظ غالبية بلدان العالم النامية لازالت تعاني من مشكلة ارتفاع معدلات الأمية فعلى سبيل المثال فإن نسب الأمية في الوطن العربي لعام (٢٠١٢) في الأردن بلغت (٦.٧٪) وفي مصر (٢٤.٩٪) وفي المغرب (٢٨٪) وفي السعودية (٤٪) أما في الأمارات فأنها تخلو تماماً من الأمية بسبب الدعم والاهتمام من قبل الحكومة للتعليم فضلاً عن نجاح البرامج الداعمة التي تبنتها الحكومة لمكافحة الأمية [١٢]، وإنّ مشكلة الأمية في العراق من أهم المشكلات التي تعيق نهضة وتقدم الدولة والسكان معاً، نظراً لكون الأمية تقوض تحقيق التوازن في المجتمع مما يؤدي إلى عرقلة التنمية الشاملة والمستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية بوجود طبقتين أحدهما متعلمة والأخرى تفتقد إلى أبسط كفايات

التعليم الأساسية الضرورية للتعايش في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى ظهور خلل في النسيج الاجتماعي.

يذكر أن الأمم المتحدة في سنة (١٩٨٢) اعلنت العراق بلداً خال من الأمية وهذه المشكلة برزت بشكل واضح نظراً الظروف الاقتصادية التي مرت على العراق بعد سنة(١٩٩٠) ، إذ ازدادت معدلات الأميه وبلغت نسبتها في العراق لسنة (٢٠١٢) (٢٠.٥٪) أما على مستوى المحافظات فنلاحظ ان هناك تباين في معدلات الأمية فهي مرتفعة في محافظة المثنى التي بلغت معدلات الأمية فيها نسب عالية بـ(٣١.٦٪) ثم تليها محافظة ميسان بنسبة (٣١.١٪) ودهوك بنسبة (٢٧.٢٪) و نينوى بـ(٢٦.٢٪) والقادسية بـ(٢٥.٦٪) وواسط بـ(٥٢.١٪) أما العاصمة بغداد فإنها جاءت بمعدل أأقل من المحافظات بنسبة (١٤.١٪) وهي عموماً تعد نسبة مرتفعة. أما معدلات الأمية في العراق لسنة(٢٠٢٢) فقد أنخفض بشكل طفيف إذ بلغت (١٢.٣٪) تصدرت الإناث بنسب الأمية إذ بلغت (٢٨٪) والذكور (١٣٪) في الريف (٢٠٪) أما المدن (١١٪)، أما على مستوى محافظات القطر فنرى أن هناك تباين في معدلات الأمية إذ سجلت محافظة المثنى اعلى نسبة للأمية إذ بلغت (٢٢٪) تليها محافظة دهوك (١٨٪) ، إما فيما يخص عدد المراكز التابعة لوزارة التربية العراقية فقد بلغ عددها (١٢٧٤) مركز منها (٧٤٤) مركز في الحضر و(٥٢٨) مركز في الريف . لذا فإن يعود السبب في ارتفاع ظاهرة الأمية وتباينها المكاني في منطقة الدراسة إلى عدم التحاق التلاميذ بالمرحلة الأساسية الأولى وهي تمثل المرحلة الابتدائية والتسرب المدرسي وهذا كله يعود بالنتيجة للأوضاع المعيشية والفقر والحرمان والعطالة وعمالة الأطفال في المجتمع[١٣]. إذ تشكل الأمية مشكلة في مواجهة التنمية البشرية وتنمية قدرات الأفراد ومستقبلهم في العراق لأنها تخلق مجتمع مصاب بالجهل والتخلف ولهذا ينبغي على الحكومة ان تضع خطط زمنية

لمحو الأمية خلال السنوات القليلة القادمة للقضاء على الجهل للنهوض بالمجتمع وتطوير قدرات الإنسان العراقي ومن ثم تقدم مكانة العراق عربياً وعالمياً في مجالات التنمية البشرية. ويلاحظ تسرب اعداداً كبيرة من التلاميذ من الدراسة أو لم يلتحقون اساساً بالمدرسة نتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد في تلك الفترة من سوء أوضاع وتدهور الأوضاع الأمنية وما يعانيه البلد من اغتيالات واعتقالات وخطف ،مما دفع العديد من الأهالي إلى الامتناع عن زج أبنائهم في الدوام في المدارس ، وللعادات والتقاليد دور في كثرة أعداد الأميين خصوصاً من الإناث في القرى والأرياف إذ يفضلون أن تبقى البنات في البيت لممارسة الأعمال المنزلية او الزواج في سن مبكر، مما يؤدي إلى حرمانهن من التعليم، كما ينال التلاميذ نصيباً من ذلك فكثير منهم يزج في الأعمال الزراعية وتربية الحيوانات أو يتزوّج في سن مبكرة لأجل زيادة النسل وتحملهم المسؤولية، بالتالي يتبع تلك الممارسات زيادة أعداد الأميين وزيادة العبء على الدولة، إلا أنه في السنوات الأخرى التي أشار إليها الجدول اعلاه يتبين انخفاض أعداد الدارسين في الأمية من سنة إلى أخرى، ويُعزى ذلك إلى زيادة نسبة التحضر واندماج المجتمع واطلاعه على المجتمعات الأخرى لمواكبة التطور الحاصل، كما أن توفر فرص التعليم من حيث توفير المدارس والمعاهد والجامعات وتحسن دخل الفرد أدى إلى تشجيع الأهالي لزج أبنائهم في التعليم من أجل بناء المهارات الفكرية والثقافية وتنمية المجتمعات وتحسين الوضع المعاشي للفرد، وكما هو معروف فإنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زادت فرصة الحصول على عمل ودخل أعلى، لذا يمكن القول الامية هي السبب المباشر في وجود التخلف وتدني نتائج وخطط التنمية إذ ان الأمية والتخلف وجهان لعملة واحدة كما في التعليم والتنمية. وان القضاء على الامية يؤدي الى التخلص من الفقر والتخلف. وهي مهمة الجميع وهو واجب وطني فلا تنمية ولا تطور ولا تقدم ولا استقرار مع وجود خطر الأمية. لذا فإن محو الأمية هو أحد شروط التنمية ذاتها وجزء لا يتجزأ من عملية التنمية.

وان انتشار الامية بهذا الشكل في العراق هو عقبة كبيرة من العقبات التي ستحول دون امكانية خروج البلد مما هو فيه واعادة اعماره، والضرورة ملحة اليوم بعد التراجع الكبير للتعليم في العراق واتساع نطاق الامية، لوضع حلول جذرية لمحو الامية والقضاء عليها وتشريع قانون لمحو الامية مع تخصيص المبالغ اللازمة من الموازنة الاتحادية لمشاريع اقامة دورات محو الامية وتكليف المعلمين خريجي المعاهد العاطلين عن العمل بإلقاء المحاضرات في مراكز محو الأمية لقاء اجور مناسبة والعمل الجاد على تحسين الاوضاع المعيشية للآسر العراقية وتطبيق التعليم الالزامي ومنع الطلبة من التسرب من الدراسة. مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في عملية محو الامية كالتجربة اليابانية مثلاً في القضاء على الامية. و فيما يخص التسرب من مقاعد الدراسة الابتدائية منها او الثانوية ، أو عزوفهم اصلاً عن الالتحاق بركب التعليم فقد عرفتهُ منظمة اليونسكو بأنه ترك الطالب للمدرسة في أي صف من صفوفها قبل إكمال المراحل الدراسية، إذ ان اعداد المتسربين يعدون في أعداد العاطلين كما انهُ يُضعف البنية الاقتصادية للفرد والمجتمع فضلاً عن أن التسرب ظاهرة تؤدي إلى زيادة الاتكالية وطول أمد الإعالة الأسرية والاعتماد على الغير، بالتالي تؤدي ظاهرة التسرب إلى إفراز مجموعة من الظواهر الخطيرة، مثل عمالة الأطفال واستغلالهم، فضلا عن ظاهرة الزواج المبكر وزيادة حجم المشاكل الاجتماعية، مثل الانحراف وانتشار السرقات والاعتداء على ممتلكات الآخرين، ما يؤدي إلى ضعف المجتمع وتؤدي حالة التسرب من التعليم في العراق إلى تدهور أوضاع التنمية البشرية من خلال ارتفاع معدلات التسرب من الدراسة ذلك إن معظم المتسربين منها هم من العائلات الفقيرة في المجتمع العراقي إذ تظهر علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب فكلما انخفض الدخل إدي بالنتيجة إلى زيادة إمكانية تسرب الطلبة [١٤] إذ ان هنالك أعداد كثيرة من الطلبة يضطرون إلى العمل بعد الدوام أو تأجيل الدراسة وتركها نتيجة للحالة الاقتصادية لشريحة واسعة من العوائل ، كما يترك

التسرب آثاراً ضارة تلحق بالتنمية البشرية، كونه يهدد الكيان الإنساني ويحد من قدرة الأفراد على التفاعل الايجابي مع محيطهم الاجتماعي، فضلاً عن خلق المواقف السلبية والسلوك غير المسؤول تجاه المجتمع ومؤسساته وقوانينه ويسهل تعرض هؤلاء المتسربين إلى الانحراف. ولمعالجة ظاهرة التسرب والاستيعاب العائدين إلى التعليم في أطار النظام التربوي الرسمي تم استحداث بعض الأنماط التربوية فيما يعرف بالتعليم اللانظامي مثل نمط التعليم المسرع ونمط المدارس المسائية [١٥]، ومن الناحية الاقتصادية فإن للتسرب خسارة مادية مباشرة ، يمكن تقديرها حسب أعداد المتسربين وتكلفة التعليم ، إذ تهدر الأموال المنفقة مع المدخلات التي تشمل التلاميذ ، المعلمين، الإدارة التعليمية ، والتكاليف الأخرى ، ويكون العائد الكمي اقل من المتوقع أو المطلوب (مخرجات) ، واهم ما يشمله العائد النوعي ، التلاميذ الذين يتخرجون وأعدادهم ، ومدى تناسبها مع الأعداد التي دخلت، فأن كانت غير متناسبة فمعنى ذلك وجود راسبين ومتسربين ، يعكسون هدرا ماديا لا يستهان به، وضياع اقتصادي كبير نتيجة انخراط اغلب المتسربين في صفوف الأمية، وما تسببه هذه الأمية ، وهو ضياع يصعب حسابه بالأرقام [١٦] ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه نظم التعليم من الناحية السياسية بشكل خاص في الأعداد الضخمة من الشباب والكبار الذين لم تتح لهم فرصة تلقي تعليم نظامي، أو تسربوا من مدارس التعليم النظامي قبل إنّ يتعلموا ما تيسر لهم الحياة ، أو التعامل مع مجتمعاتهم ، فلا شك أن هؤلاء يمثلون فاقداً تعليمياً وبشرياً ضخماً، يؤثر في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والدولة [١٧]

جدول (١) أعداد الطلبة المتسربين في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي للعام (٢٠١٢-٢٠٢٢)

المحافظة	التعليم الابتدائي		التعليم الثانوي	
	٢٠١٢	٢٠٢٢	٢٠١٢	٢٠٢٢
نينوى	١٥٧٧٢	٢٣٨٣٤	٥٢٩٨	١٠٤٩٠
كركوك	٢٦٥٤	٤٥٧٠	١٥٣٣	٤٧٩٤
ديالى	١٥٢١	١٦٧٥	٢٠٧٣	١٤٧٨
الانبار	٧١٣٣	١٨٤٥٤	٣٤٣٨	٢٧٦٧
بغداد	٣٣٤٣٠	٥٣٥٥١	١٨٣١٦	٣٧٣٥٠
بابل	٧٧٧٥	٢٤٧١٦	٤٣٦٦	٨٤٨٥
كربلاء	٤١١٩	٩٠٢٦	٢٢٥٥	٤٩٣٥
واسط	٤٤٧٢	٧٠٣٦	١٤٧٧	٢٤٤١
صلاح الدين	٥٢٥٩	٤٦٧٥	١٧٦٦	١٦٧٨
النجف	٤٦٧٧	١٣٠٥٠	٢٦٤٤	٦٦٠٢
القادسية	٣٤٢٦	٤٨٧٣	١٩٨٧	٤٤٩٩
المثنى	١٨٨٠	٤٥٧٧	١٣٩١	٣٩١٧
ذي قار	٦٠٩٥	٧٨٣٦	١٩٦٥	٤٨٠٤
ميسان	٢٢٧٤	٥٩٠٤	٢٢٢٥	٥٩١٤
البصرة	٩٠٣٩	١٤٨٧٧	٤٠٧٦	١١٤٧٧
دهوك	–		–	–
اربيل	–		–	–
السليمانية	–		–	–
المجموع	١٠٩٥٢٦	١٩٨٦٥٤	٤٨٩٣٦٦	١١١٦٣١

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

١- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء ، تقرير التعليم الابتدائي والثانوي في العراق لسنة ٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢، ص٥٥-٦٤،(بيانات غير منشورة)

٢- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء ، جداول بيانات عن التعليم الابتدائي والثانوي في العراق للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، (بيانات غير منشورة)

ويوضح لنا الجدول (١)حجم التسرب من التعليم في المراحل الدراسية الابتدائية والثانوية على مستوى محافظات العراق ، إذ لاحظنا بأن حجم المشكلة كبير، ومتذبذب من مرحلة الى أخرى، فمثلاً في المرحلة الابتدائية كانت اعداد المتسربين خلال العام الدراسي (٢٠١٢) هي(١٠٩٥٢٦) ثم ارتفعت الى (١٩٨٦٥٤) في العام (٢٠٢٢) وعلى مستوى محافظات العراق فقد تصدرت محافظة بغداد بأعلى معدل للمتسربين في المرحلة الابتدائية والثانوية للعام(٢٠١٢) (٢٠٢٢) بأعداد بلغت بلغ (٣٣٤٣٠) و(٥٣٥٥١) و(١٨٣١٦) و(٣٧٣٥٠) على التوالي، بينما جاءت محافظة ديالى باقل عدد للمتسربين في المرحلة الابتدائية في عام(٢٠١٢) (٢٠٢٢) بأعداد بلغت (١٥٢١) و(١٦٧٥) وللمرحلة الثانوية ب(١٤٧٨) ومحافظة المثنى بأقل معدل للمتسربين في المرحلة الثانوية بـ(١٣٩١) للعام (٢٠١٢) أما في عام(٢٠٢٢) فجاءت محافظة صلاح الدين بأقل عدد للمتسربين في المرحلة الثانوية ب(١٦٧٤). مما يدل على مدى خطورة الوضع في التعليم بصورة عامة أن وجود زيادة في أعداد الطلبة المتسربين في كل المراحل تقريباً يفسر تراجع مؤشرات التنمية البشرية ، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع التنمية البشرية في العراق ، من خلال التأثير السلبي على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من زيادة البطالة وتردي الوضع الصحي الخ .

أن حجم التسرب هذا ، يوضح لنا صورة غير مرضية عن الحالة المتوقعة لمستوى تأهيل الجزء المتسرب من العنصر البشري العراقي، لغرض المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ ان فعالية المساهمة لهم تكمن في كمية ونوعية اداء العنصر البشري في العملية الانتاجية ، والتي تزداد مع زيادة الكفاءات والمؤهلات العلمية والتي تنضج بمستويات العلم المختلفة ، والعكس صحيح مع تدني مستوى التعليم .

٤- البطالة

تُعرف البطالة بأنها عدم أشغال الأفراد لأي عمل ينطاد لهم سواء كان عملاً ذهنياً أم عضلياً أو ما شابه ذلك من أعمال كما يدخل ضمن مفهوم البطالة كل من تم تعيينهم في أماكن غير مناسب لهُم أو غيرهم من الأشخاص الذين نسب لهم الكثير من الأعمال[١٨][١٩]، وتمثل ظاهرة البطالة واحدة من أكبر المشكلات التي تعترض سبيل التنمية البشرية، وهي بلا شك ظاهرة قديمة ولكنها اصبحت تزداد خطورة يوماً بعد أخر، بل أنها باتت تمثل أبرز المشكلات الأساسية التي تواجه أغلب دول العالم باختلاف مستويات تقدم أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٢٠] وتنتج البطالة عن الزيادة السكانية العالية التي يعيشها العراق والتي تؤدي إلى هدر كبير في الطاقات الشابة

كذلك ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية فادحة إذ تؤدي البطالة بدورها إلى خفض المستويات المعيشية وسوء التنفيذ للمشاريع التنموية وعدم توجيه التنمية وعدم استثمارها الأمثل لهم إذ تؤثر في كل مؤشرات التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم والتغذية كما أنها تتسبب بفقدان فرص أساسية للحصول على الدخل عند العاملين وعدم القدرة على الأنفاق الخاص على دليل مؤشرات التنمية البشرية [٢١]، وإنّ الأيدي العاملة تُعدّ العنصر الرئيسي في اغلب الدراسات المتعلقة بالبطالة فبدونها لا يمكن ان نحقق تنمية اقتصادية واجتماعية، كما ان اثارها تنعكس في ارتفاع معدلات الأمية والتسرب من المدارس وذلك لعدم وجود عمل لكثير من الخريجيين الأمر الذي يجعلهم لا يولون أهمية في التعليم كونه لا يمثل لهم فرص عمل في المستقبل مما يدفعهم للولوج إلى سوق العمل بسن مبكرة وهذا الأمر بدوره انعكس على تدهور المستوى الصحي وعلى تراجع معدل دخل الفرد إذ ان غير المتعلم يكون أقل مهارة مما يجعل مردوده بسيط في العمل وكل هذا انعكس بالسلب على مستوى دليل التنمية البشرية. وهناك ظروف خاصة تزيد من معدلات البطالة وتفاقمها ففي مطلع التسعينات تفاقمت معدلات البطالة في العراق بعد أحداث

الكويت والحصار الاقتصادي إذ بلغ معدل البطالة (٨.٥٤٪) عام(١٩٩٠) لذا وتأسيساً لما تقدم يمكن توضيح أثر البطالة على مؤشرات دليل التنمية البشرية في العراق إذ كلما ارتفعت معدلات البطالة إدى ذلك بالنتيجة إلى انخفاض مستويات دليل التنمية البشرية وتقسم البطالة إلى عدة أنواع منها البطالة الدورية والمقنعة والموسمية وهناك البطالة التي تنتج في ظل الأزمات الاقتصادية . وتعاني معظم بلدان العالم من مشكلة البطالة لكنها تتباين في معدلاتها وتتفاوت في انعكاساتها السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية، فلو قارنا نسبة البطالة في العراق مع الدول العربية ندرك حجم المشكلة التي نعيشها فعلى سبيل المثال لا الحصر في الأردن وصلت إلى (١٧.٩) وفي مصر(٧.٠) وفي الكويت (٢.٥) وسلطنة عمان (٢.٣) والامارات (٢.٨) والسعودية (٥.٦) وفي لبنان (١٢.٦) وفي اليمن (١٣.٦) أما في قطر فقد أنخفضت إلى(٠٫١) [٢٢]من القوة العاملة، ويمكن ملاحظة هذا التباين مع باقي دول العالم من خلال الاطلاع على الاحصائيات الدورية أو السنوية التي تنشرها بعض المنظمات ذات العلاقة التابعة لها [٢٣] وتشير بيانات الجدول (٢) وخريطة (٢) أن معدلات البطالة في منطقة الدراسة قد بدأت باتجاه مرتفع استجابة للوضع غير المستقر ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية الذي أنعكس بدوره على ارتفاع معدلات البطالة لتبلغ (١١.٩٪) في عام (٢٠١٢) الأمر الذي يجعل من البطالة ذات مشكلة حقيقية لابد من حلها لانعكاساتها الخطيرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

الجدول (٢) تطور معدلات البطالة في العراق للعام (٢٠١٢-٢٠٢٢)

المحافظة	٢٠١٢	٢٠٢٢
نينوى	١٤.٦	٣٢.٤
كركوك	٤.٩	١٥.٢
ديالى	١٢.٩	٦.١
الانبار	١٠.٧	١٧.٤
بغداد	١٥	١٢.٨
بابل	٨.٤	٤.٢
كربلاء	٧.٤	٧.٤
واسط	١٣	١٤.٢
صلاح الدين	٨.٧	١٠.١
النجف	١١.١	١١.٤
القادسية	١٣.٣	١١.١
المثنى	٩.٣	٢٦.٤
ذي قار	١٨	٢٥.١
ميسان	١٥.٣	١٢.٥
البصرة	١٤.٧	٢١.٠
دهوك	٩	٢٣.٥
اربيل	٧.٦	١٧.١
السليمانية	٦.٦	١١.١
المجموع	١١.٩	١٥.٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

١-وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة التنمية البشرية ، أوراق خلفية لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠١٢، (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٢ ، ص ٤.

٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢٢ .

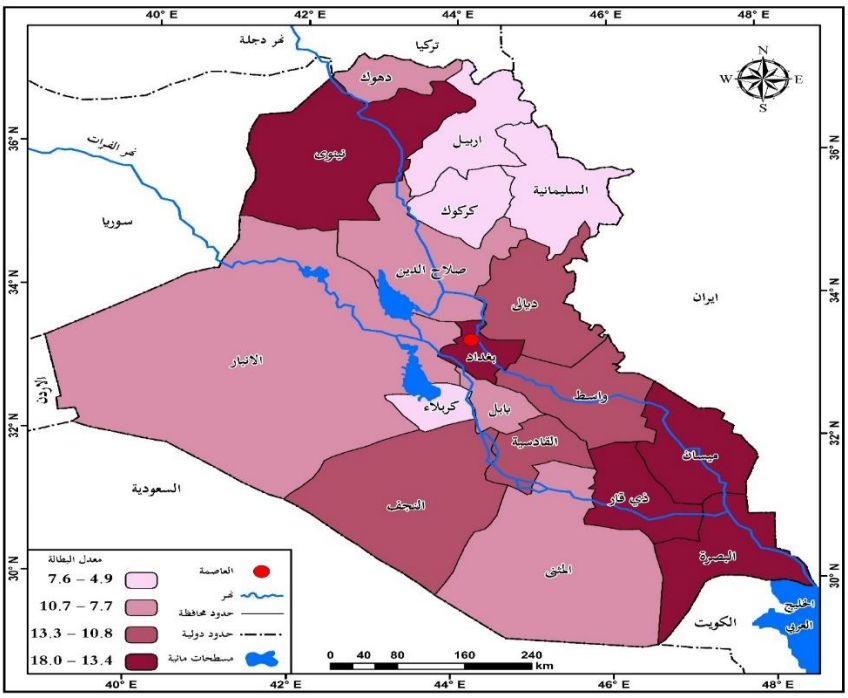

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠١٢

المصدر: من عمل اباحث بالاعتماد على:

١- وزارة الموارد المائية، هيئة المساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الطوبوغرافية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠، سنة ٢٠٢٠

٢- بيانات جدول (١)

وتتباين معدلات البطالة بين محافظات العراق كافة ويعزى ذلك بالدرجة الأساسية لعدم وجود مشاريع تنموية في البلاد منذ سنة(١٩٨٠) إذ تصدرت محافظة ذي قار من بين محافظات العراق بأعلى معدلات البطالة بنسبة (١٨) تلتها محافظة ميسان ونينوى وبغداد والبصرة بمعدل (١٥,٣%) و (١٥) و (١٤,٧) و (١٤,٦%) على التوالي، ويعود السبب في ارتفاع معدلات البطالة في محافظة ذي قار إلى طبيعة اقتصاد

المحافظة المتحور على الزراعة والرعي ومحدودية المشاريع التنموية وعدم وجود القطاع الخاص، وهو ما ينطبق على محافظة ميسان، كما أن عدم الاستقرار الأمني أدى إلى ارتفاع معدل البطالة ولاسيما في كل من محافظة بغداد ونينوى. وأما محافظة البصرة، فعلى الرغم من الاستقرار الأمني النسبي وتنفيذ مشاريع الإعمار التابعة للقطاع العام فيها ولاسيما في المجال النفطي والطاقة الكهربائية والنقل الموانئ فإن لها القدرة على تشغيل نسبة محدودة من القوى العاملة ولاسيما أن بعض تلك المشاريع التي تنفذها الشركات الأجنبية الصينية والكورية الجنوبية والتركية والإيرانية وغيرها من الدول تتطلب قوى عاملة ذات مهارة، إذ استخدمت أيدي عاملة أجنبية من تلك الدول وكلفت الدولة العراقية مبالغ مضاعفة بسبب الوضع الأمني في البلاد ومن ثم قلل ذلك من فرص العمل، الأمر الذي يستدعي بالضرورة فرض شروط استخدام العمالة العراقية وتدريبها كشرط للحصول على تنفيذ مشاريع تنموية صناعية وغيرها .

في حين سجلت محافظة كركوك معدلات بطالة أدنى بلغت (٤,٩%) والسبب في ذلك يعود إلى تركز المشاريع النفطية الكبيرة في المحافظة فضلاً عن قربها من إقليم كردستان الذي له أكبر الاثر في زيادة الأنشطة الاقتصادية وتوفير فرص العمل لأبناء المحافظة، أما محافظة السليمانية وكربلاء واربيل وبابل فبلغت معدلات البطالة فيها (٦٦) و (٧,٤) و (٧,٦) و (٨,٤%) على التوالي. إن انخفاض المعدلات في تلك المحافظات يرجع نوعاً ما إلى الاستقرار النسبي الذي ساهم في توفير بيئة اقتصادية جالبة لبناء مشايع تنموية فيها ولاسيما في محافظات إقليم كردستان السليمانية واربيل ولعب دوراً اساسياً في تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص العمل، أما محافظة كربلاء فأنها تعتبر أهم مناطق السياحة الدينية فكان للسياحة الدينية والأنشطة الاقتصادية الأخرى فيها دور مهم في استيعاب قوة العمل في السوق المحلي. وأما محافظة دهوك في كردستان تعد البطالة فيها أعلى من محافظتي السليمانية واربيل وبنسبة (٩) بسبب أن اقتصادها

زراعي ريفي بالدرجة الأولى. واما عن المحافظات الأخرى كصلاح الدين والمثنى والانبار والنجف وديالى وواسط والقادسية بلغت معدلات البطالة فيها (٨٧) و (٩٣) و (١٠٧) و (١١١) و (١٢٩) و (١٣) و (١٣,٣%) على التوالي، فالبطالة فيها ناتجة عن قلة فرص العمل لقلة تشغيل القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية والقطاع الخاص وتنفيذ المشاريع التنموية في هذا القطاع الحيوي لتوفير فرص العمل وكذلك تأثير الوضع الأمني العام والمتدهور في بعض المحافظات مثل ديالي والانبار .

أما في عام (٢٠٢٢) وكما موضح في جدول (٢) وخريطة (٣) فقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً بسبب ارتفاع نسبة التضخم بسبب اثار جانحة كورونا، ومخلفته من اغلاق لبعض المصانع وبسبب تأثير ازمة النفط العالمية الذي أدى الى تقليص التوظيف الحكومي أيضاً مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة حتى وصلت إلى (١٥.٥٪).وتباينت معدلات البطالة بين محافظات العراق إذ تصدرت محافظة نينوى محافظات العراق بأعلى معدل للبطالة بـ (٣٢.٤٪) ويعود سبب ارتفاع معدل البطالة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته محافظة نينوى، في حين سجلت محافظة المثنى وذي قار ودهوك والبصرة معدلات بطالة بلغت(٢٦.٤٪) و(٢٥.١٪)(٢٣.٥٪) و(٢١.٠٪)ويعود سبب ارتفاع معدل البطالة كما ذكرنا سابقاً إلى طبيعة امتداد المحافظات المتمحورة حول الزراعة فضلاً عن نقص في النشاط الصناعي, أما محافظة الانبار واربيل وكركوك وواسط فبلغت معدلات البطالة فيها (١٧.٤٪) و (١٧.١٪) و (١٥.٢٪) و (١٤.٢٪) على التوالي. أما محافظة بغداد فانخفضت معدلات البطالة فيها في عام (٢٠٢٢)عما كانت عليه في عام (٢٠١٢) وبلغت (١٢.٨٪) إذ أدت طبيعة اقتصادها دوراً مهماً في تقليص معدل البطالة وزيادة واحة العمل ، أما محافظة ميسان والنجف والسليمانية والقادسية فبلغت معدلات البطالة فيها (١٢.٥٪) و (١١.٤٪) و (١١.١٪) و (١١.١٪) على التوالي أما محافظة صلاح الدين وكربلاء وديالى وبابل

فبلغت معدلات البطالة فيها (١٠.١٪) و (٧.٤٪) و (٦.١٪) و (٤.٢٪) على التوالي ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع معدل البطالة عن الأعوام السابقة الى امتلاك العراق الهرم السكاني من الشباب مما شكل عبئ على قدرة القطاع العام في استحواذ بشكل كامل وقصور القطاع الخاص في تشغيل العدد الفائض عن حاجة القطاع العام.

لذا فإن البطالة بين الشباب تشكل أحدى ابرز التحديات التي تواجه الدولة لكونها أعلى من المعدل العام بكثير وهي الفئة المؤثرة في المجتمع، إذ يشكل ارتفاع أعداد شباب وشابات العراق ونسبهم وبطالة المتعلمين ، تحدياً للسياسات الوطنية نظراً لضرورة توفير المزيد من الخدمات التعليمية ومرافق البنية التحتية لهم، فضلاً عن إيجاد فرص عمل لائق، على أن تتبنى السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة توفير فرص مؤاتية للشباب وتراعي الفوارق بين الجنسين بالنسبة لموارد التنمية البشرية الاستراتيجية المستقبلية، إذ يلاحظ ان هناك تحدي يتمثل في استبعاد تشغيل فئة الشباب كهدف في سياسة الدولة الاقتصادية وبروز ظاهرة صراعات الدور بين النساء والرجال في ظل التحولات الاقتصادية .

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٢٢

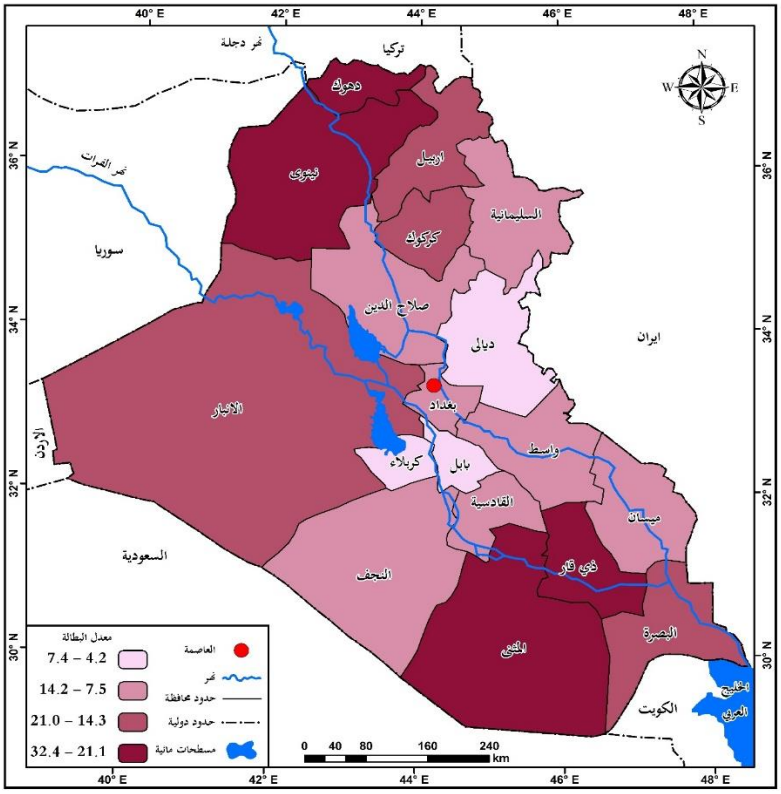

المصدر: من عمل اباحث بالاعتماد على:

١–وزارة الموارد المائية، هيئة المساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الطوبوغرافية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠، سنة ٢٠٢٠

٢–بيانات جدول (١)

النتائج

١. أظهرت النتائج جملة من المعوقات البشرية والاجتماعية كان لها الدور الواضح في الأخلال بعملية التنمية البشرية في العراق .

٢. ارتفاع الكثافة السكانية العالية على مستوى العراق إذ تجاوز عدد السكان (٣٤٢٠٧٢٤٧) في عام (٢٠١٢) ليصل إلى (٤٢٢٤٨٨٨٣) عام (٢٠٢٢).

٣. اثرت حالة عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية إذ كان له الأثر

في توقف وتراجع العملية التنموية وتعطيل وتأخير المشاريع التنموية بكافة أشكالها ومستوياتها ومؤشرات الاقتصاد التي تشكل العمود الفقري للتنمية البشرية .

٤. ارتفاع معدلات الأمية والتسرب من المدارس بسبب الفقر وانخفاض مستويات المعيشة إذ بلغت معدلات الأميه في العراق لسنة (٢٠١٢) (٢٠.٥٪) اما في سنة(٢٠٢٢) فقد أنخفض بشكل طفيف إذ بلغت (١٢.٣٪)، أما معدلات التسرب للأعوام (٢٠١٢) و(٢٠٢٢)في المراحل الابتدائية (١٠٩٥٢٦) و(١٩٨٦٥٤) أما في المراحل الثانوية (٤٨٩٣٦٦)(١١١٦٣١).

٥. ارتفاع معدلات البطالة عما كانت علية في عام (٢٠١٢) إذ بلغت (١١.٩٪) في حين بلغت في عام (٢٠٢٢) (١٥.٥٪) والسبب في ذلك يعود إلى حالة عدم الاستقرار السياسي لذا فإن البطالة لها تأثير سلبي مؤشرات دليل التنمية البشرية في العراق إذ كلما ارتفعت معدلات البطالة إدى ذلك بالنتيجة إلى انخفاض مستويات دليل التنمية البشرية.

التوصيات

١. مواجهة الزيادة السكانية عن طريق رفع الدخل أو عن طريق تغيير العادات والتقاليد ويتعين أن تحتل برامج تنظيم الأسرة الأهمية العظمى في ظل خطط التنمية، كذلك من خلال زيادة التعليم وفتح مجالات واسعة لمراكز الصناعة والزراعة وتطويرها.

٢. العمل على معالجة مشكلة عدم الاستقرار يفترض تحقق حالة الاستقرار السياسي في السنوات القادمة، والعمل على معالجة معظم الازمات والاضطرابات السياسية والامنية والانتقال إلى مرحلة متقدمة من الامن والاستقرار إذ ان ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى تطورات في مسار التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها لاسيما

معدلات النمو التي ستنعكس نتائجها على مجمل القطاعات الاقتصادية.

٣. العمل على وضع حلول جذرية لمحو الامية والقضاء عليها من خلال تخصيص المبالغ اللازمة من الموازنة الاتحادية لمشاريع اقامة دورات محو الامية وتكليف المعلمين خريجي المعاهد العاطلين عن العمل بإلقاء المحاضرات في مراكز محو الأمية لقاء اجور مناسبة والعمل الجاد على تحسين الاوضاع المعيشية للآسر العراقية وتطبيق التعليم الالزامي ومنع الطلبة من التسرب من الدراسة. مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في عملية محو الامية كالتجربة اليابانية مثلاً في القضاء على الامية.

٤. القضاء على ظاهرة البطالة المستشرية في العراق إذ على الدولة ان تتبنى السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص مؤاتية للشباب ومراعاة الفوارق بين الجنسين بالنسبة لموارد التنمية البشرية الاستراتيجية المستقبلية.

المصادر:

١. السرحان، حسين احمد ، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة أهل البيت عليهم السلام ، السنة ١١، العدد ١٨، ذي القعدة/ ١٤٢٦ للهجرة، ايلول ٢٠١٥، ص٣٧.

٢. عبد القادر بدر الدين ،" ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ،" أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨١، ص٣٥-٣٦

٣. د. مهدي الحافظ، التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق، جريدة الصباح ، على شبكة المعلومات الدولية الانترنيتwww.alsabaah.com .

4. International organization for migration, iraq displacement year in review, 2008, p 3 - 40

٥. فوزية خدا كرم عزيز، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٧، المجلد الثاني، ٢٠١٣، ص ٨٨.

٦. صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص)، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٤٧.

٧. نبيل جعفر عبد الرضا، مروة عبد الرحيم عباس، التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق ١٩٨٠- ٢٠١١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ،٢٠١٥، ص٨٧.

٨. كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق، دار العلوم، ٢٠١٣، ص٢٦٤.

٩. عدنان فرحان عبد الحسين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٠٤.

١٠. جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٦٥٦ بتاريخ ٢٩/ مايس/ ١٩٨٧، ص٧٩٧.

١١. وداد جرجس، سكان مفر، قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦،القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٦.

١٢. جامعة الدول العربية, مؤشرات المعرفة في البلدان العربية، ٢٠١٢،القاهرة، ص١٦.

١٣. علي عبد الأمير ساجت، التغير المكاني لظاهرة الأمية بين سكان العراق لسنتي ١٩٩٧-٢٠٠٧ وعلاقته المكانية بالمتغيرات ذات الصلة بالخصائص الديموغرافية والعمالة، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٦، ٢٠١١، ص٢٠٣-٢٠٤.

١٤. زويلف عبد الحسين احمد، الإهدار الكمي في التعليم العام والمهني في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣, مجلة دراسات تربوية ، السنة الأولى، العدد الرابع، ٢٠٠٨، ص٧٦.

١٥. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق، ٢٠٠٨، ص١٢٩.

١٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تقرير التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨ ، مصدر سابق، ص ١٣٩.

١٧. القاسم ، بديع محمود و جانيت خضر بني ، التسرب في التعليم المتوسط، العدد ٩٢، مطبعة وزارة التربية، بغداد، ص١٣، ١٩٧٦، ص١٣.

١٨. الغوانمة، مازن عزت/، التسرب من المدارس، مجلة صدى التربية، المجلد٥٣، ٢٠٠٥، ص٨.

١٩. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون، ديسمبر – كانون الأول، السنة الخامسة، ٢٠٠٦، ص٥.

٢٠. حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، الجزء الأول، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٧١.

٢١. هايل عبد المولى طشطوش ، البطالة – المسببات والاثار الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة جامعة اليرموك ، الاردن ، اربد ، ٢٠١٦ ، ص ٣ .

٢٢. اكرم مسلم دخل الله الشواورة, الانفاق الحكومي والخاص واثرهما في التنمية البشرية في الأردن دراسة اقتصادية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٢)، أطروحة دكتوراه(غ .م)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٨٩.

٢٣. البنك الدولي (٢٠٢٢) بطالة، إجمالي (%) من إجمالي القوى العاملة.

24. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

٢٥. http://www.Alkal3a.net/index.php/2012 مركز انماء للبحوث والدراسات واقع البطالة في العراق وتحديات معالجتها ٢٠٠٩.

Constraints of human development in Iraq

Abstract:

The main objective of this study is to shed light on the most important obstacles that prevent the achievement of the desired human development in Iraq and ways to address them, in addition to knowing the most important strategies appropriate for them or reducing their impact, as the human development process may be delayed in a country due to the presence of these obstacles. Understanding these obstacles will enhance our ability to highlight the challenges facing societies and individuals in their efforts to achieve progress and development. The researcher used the descriptive analytical approach in analyzing and describing the obstacles and their causes. The researcher used statistical data to show the true picture of these obstacles. The results showed the emergence of a set of obstacles that had the greatest and most prominent impact on the emergence of these problems, which were represented by the population increase, which resulted in many burdens that make it difficult to achieve development and a good level of basic requirements for the citizen, and the state of political instability, which had the most prominent impact in stopping and regressing the development process and disrupting and delaying development projects in all their forms and levels, in addition to the high rates of illiteracy and school dropout, which constituted an obstacle in the way of achieving human development and developing the capabilities of individuals and their future in Iraq, and the high rates of Unemployment leads to lower living standards, poor implementation of development projects, and failure to direct development to optimal investment, which in turn affects all development indicators such as health, education, and nutrition. The study concluded that it is necessary to adopt

treatments and solutions and to develop new legislation and laws that keep pace with the purpose of reducing the causes of these obstacles, in addition to adopting development strategies that suit the reality of the Iraqi economy and eliminating the phenomenon of unemployment by the state adopting economic and social policies by providing suitable job opportunities for young people, in addition to developing radical solutions to the phenomenon of illiteracy.

Keywords: Constraints, Development, Iraq.